

**تحقيق**

«الملاحات في خطر». بطاقة حمراء رفعت في وجه المشروع السياحي المقرر إنشاؤه في محيط دير سيدة الناطور الأثري في أنفة. ليس المنتج أول الأخطار المحتملة التي تهدد وجود «الملايح»، لكنه قد يقضي على قطاع إنتاج الملح الذي لا يزال العشرات يعتاشون منه. أصحاب المشروع وشريكهم مطرانية الارثوذكس، يرفعون شعار حماية الدير والملاحات، فيما الاهالي والنشطاء الاثريون والبيئيون يشكون

الدير مصرّ على «مشروع تثبيت أبنائنا في أرضهم»

# الأبرشية تدخل أنفة في «التجربة»!

**أهلك حلك**

لم تكتمل فرحة الأنطاويين بقطف أولى طلائع موسم «زهرة الملح»، الجمعة الماضي، في ملاحات دير سيدة رأس الناطور في أنفة. في ذلك اليوم، توفي الياش حتاً سليمان (96 عاماً) أقدم مشغلي تلك الملاحات. حتى اليرمق الأخير، لم يتعب ابن بلدة دده الذي ورث صناعة الملح قبل أكثر من 65 عاماً وأورثها لعائلته. معه، خسر ملح أنفة أحد «أركان» صناعته، في وقت تسهم عوامل عدة في دفع هذا القطاع نحو الانقراض. أسوأ من خسارة سليمان تزامنها مع «القطوع» الذي تواجهه الملاحات بإحياء مشروع «إنماء ناطور» المجدد منذ 20 عاماً، والذي تأسست لإجله شركة حملت الاسم نفسه لتطوير واجهة أنفة السياحية. حينها، وقعت أبرشية طرابلس والكورة وتوابيعها للروم الأرثوذكس عقد استثمار طويل الأجل مع عدد من المستثمرين، يقضي بإنشاء منتج سياحي على أراضي الوقف التابعة للدير، والتي تضم عشرات الملاحات (معظمها كان قيد التشغيل آنذاك).

أخيراً، أنجز أصحاب المشروع الدراسات اللازمة والمخطط الهندسي. منتصف الشهر الماضي، وبموجب المرسوم الرقم 58 عام

2009، تقدموا بطلب الى المجلس الأعلى للتخطيط المدني للسماح لهم بالاستثمار في الأملاك العامة البحرية وإنشغال مساحة بحرية وردم جزء من شاطئ أنفة لإنشاء ميناءين سياحيين تابعين للمشروع. رفض المجلس الطلب وأحاله إلى مجلس الوزراء صاحب الصلاحية في بته بحسب الرسوم نفسه. أما مخطط المشروع على اليابسة فلم يعرض، لا على المجلس الأعلى ولا على مجلس الوزراء لبحثه.

استخافاً لقرار الحكومة ومواجهة للشائعات التي تتحدث عن ترمير المشروع في إطار المحاصصة الطائفية المعتادة، انطلقت حملة محلية ودولية لمواجهة «إنماء ناطور». أمس، وزّع ناشطون تحت اسم «المجلس العالمي اللبناني» عريضة حملت شعار «أنفذ رأس الناطور أنفة – موقع طبيعي وتاريخي – تراث عالمي»، تدعو الى التحرك في وجه «ما يتعرض له رأس الناطور من مشروع مدمر للبيئة والتراث والقيم والجمال في المنطقة التي لا تزال عذراء». بحسب العريضة، فإن السياسيين ورجال الأعمال «يرغبون في دفن رأس الناطور» تحت مجمع خاص من الأحجار الرخامية بمساحة سطحية تبلغ مليون متر مربع، منها 30 ألف متر مربع سيتم الحصول عليها

هينة تراث أنفة: المشروع جزء من حرب طويلة مارستها الدولة على الملاحات وأصحابها

تساله الراهبة كاترين الجميل: كيف سيكون الحال؟ قناديس هنا ومايوهات وركض هناك؟

بفضل عمليات بناء السدود وصّب الخرسانة في قاع البحر، لبناء ميناء لرسو اليخوت لأصحاب المجمع.»

بعد الهجوم الذي تعرض له المشروع، أصدرت الأبرشية (مالكة

الأرض والشركة فيه) بياناً قالت فيه إنه «يهدف تثبيت أبنائنا في أرضهم ويتدبير إلهي، جمعنا نخبة من أبناء طائفنا وتوافقنا معهم على تأسيس شركة مهمتها القيام باستثمارات عمرانية في العقارات التي يملكها دير سيدة الناطور عبارة عن مشروع سكني سياحي قريبة بيئة متكامل عقارياً وشرطياً وتحافظ على حركة الدير». وأكدت الأبرشية أن المشروع من شأنه «أن يولد في مرحلة إعدادته وتنفيذه وإدارته آلاف فرص العمل لأبناء الشمال، وينشط دورة الحياة الاقتصادية والحركة السياحية في المنطقة من خلال إبراز معالمها التراثية، وفي مقدمتها الكنائس الأثرية وحرقة صناعة الملح التي قضى الإهمال عليها».

المدير العام للمشروع المهندس إبراهيم فياض أكد لـ«الأخبار» أن المشروع «سيشكل ضماناً لوجود الملاحات وحمايتها من الانقراض، فضلاً عن أنه سيشجع السياحة الدينية إلى دير سيدة الناطور وسائر كنائس أنفة الأثرية». كيف ذلك؟

عام 1998، وُفق عقد أولي لاستثمار أراضي وقف الدير البالغة 780 ألف متر مربع بين فريق الأبرشية وعدد من رجال الأعمال تجمعوا في إطار شركة «إنماء ناطور». الإجراءات

تصوير على حاشيو



الإدارية والميدانية استلزمت وقتاً طويلاً، لا سيما إخلاء الملاحات التي كان يشغلها عدد من اهالي أنفة والجوار بإذن من الأبرشية. بين 2000 و2005، أُخلى حوالي 60 ملاحاً، عقب مفاوضات قادتها الأبرشية لقاء تعويضات مالية دفعتها الشركة. حالياً، لم يبق سوى ست ملاحات قيد التشغيل، منها ما يقع ضمن وقف الدير ومنها ما يقع ضمن الملك العام. بعد ذلك، انصرف أصحاب المشروع لاختيار تصميمه. لكن اغتيال الرئيس رفيق الحريري ثم اندلاع أحداث طرابلس والنهب تسبباً في تأخير المشروع وانسحاب معظم الشركاء. حالياً، يشكل جاك صراف المستثمر الأول، وتتولى شركته «مجموعة ماليا هولدينغ» التنفيذ.

يكشف فياض أن المشروع ينقسم إلى مراحل عدة ستنفذ تبعاً: الأولى ستنفذ في المربع الواقع جنوب الدير على مساحة نحو مئة ألف متر. بين الصخور الناتئة وفوق أنقاض الملاحات المهجورة والريحان والصعتر والبلوط والبلان والأزهار البرية، ستشيد وحدات سكنية صغيرة من طيقتين فوق الأرض أو طبقة سفلية وثانية أرضية، لا يزيد ارتفاع كل منها على 9 أمتار. يؤكد أن أصحاب المشروع سيحافظون على مميزات المكان الطبيعية: «الواجهة الصخرية لن تمس، ولن يتم تدمير أي من الصخور في الموقع. لذلك، أبعد موقع ميناء الصيادين السياحي عن الصخور ونحدهم فوق أنقاض قاعدة عسكرية مهجورة شيدت في الحرب الأهلية (موقع الميناء الثاني لم يحدد بعد)». أما الملاحات الواقعة في جزء من المربع، فيؤكد فياض أن حمايتها وتطويرها يدخلان ضمن أهداف المشروع، كاشفاً عن طلب قدم إلى بلدية أنفة في سباط الفانث لترميم الملاحات التابعة لوقف الدير إلى جانب الترميم، يتعهد المشروع بدعم مشغلي الملاحات الواقعة ضمن الملك العام البحري المحاذي لموقع المشروع وتركيب دوليب هواء تشغل الملاحات وترؤد المشروع بالطاقة.

يشتمل المخطط على تفاصيل كثيرة تغير معالم المنطقة الطريق الدولية الساحلية التي تربط أنفة بالقلمون وطرابلس ستطالها مرحلة التنفيذ الأولى. تضم الطريق الحالية (بحسب الخرائط هي من ضمن أراض الدير) إلى حرم المنتجع وتستحدث بدلاً منها طريقاً دائرية تمر في القسم العلوي من أراضي الوقف، وتنتهي بمستديرة تقود إما إلى طرابلس أو إلى الدير أو إلى المنتجع. يجزم فياض بأن مدخل الدير سيبنى على حاله ومستقلاً عن المنتجع إلا أن الأشغال ستطال حرمه الممتد على مساحة 100 ألف متر مربع: «سنقوم بتأهيل المدخل والحديقة المحيطة الممتدة على مساحة 50 ألف متر وتأهيل الملاحات التابعة للدير الواقعة إلى



تجربة المنتجع السياحية المجاورة للدير لا تبشر بالخير لجهة التزام التعمدات

الصدأ، لكن هيكلها الحديدي والبرغي واللوحة الختجة عند محطة أنفة، لم تتأثر بمرور الزمن. فهل تتأثر بـ«إنماء ناطور»؟ يقدم فياض تعهداً جديداً. «جميع العناصر التي تضيف طابعاً تراثياً وجمالياً على المنتجع، ستبقى في مكانها من ضمنها سكة الحديد». ربما يجد مخطط المشروع حماسة لدى البعض، لكن الخشية من تنفيذها على الطريقة اللبنانية. تجربة المنتجع السياحيين المجاورين للدير لا تبشر بالخير. منتجعاً لاس ساليناس وماربينا

مخطط المشروع على اليابسة لم يعرض لأهل المجلس الأعلى ولا على مجلس الوزراء

## الحريشة محمية

بالنظر إلى النصوص، يصح الالتزام بالقوانين ضامناً لحماية الملاحات. المخطط التوجيهي العام لأنفة والحريشة (وقف دير سيدة الناطور) الصادر عام 2016، ينص على أن «تبقى العقارات التي تحتوي على ملاحات خاضعة للمناطق الاتفاقية التي تقع فيها من حيث نظام البناء وما عداه من الشروط الخاصة سوى في ما يعود للمؤسسات المسموحة ضمن كل منطقة على حدة. وعند طلب رخصة أو استثمار الملاحه يعرض الطلب على المجلس الأعلى للتخطيط المدني للموافقة المسبقة ويعرض على وزارة البيئة. وفي حال وجود ملاحه تعمل في عقار ما يخضع العقار للموافقة المسبقة من قبل وزارة البيئة والمديرية العامة للآثار لتحديد واقع الملاحات ومدى أهميتها ووضع الشروط الملزمة للمحافظة عليها أو إعادة تأهيلها».



يؤكد أصحاب المشروع أنهم سيحافظون على المميزات الطبيعية فيما يشتمل المخطط على تفاصيل تغير معالم المنطقة

شيداً على أنقاض الملاحات، حينها قال أصحابها إنهما سيلتزمان بالقوانين والأعراف. ما النتيجة؟ شيدوا طبقات عدة ولم يلتزموا بعدم الارتفاع لأكثر من تسعة أمتار. استبدلوا توظيف أبناء البلدة وجوارها بتوظيف العمالة الأجنبية. أنشأوا ميناءين سياحيين لليخوت والزوارق وحقاً بينهما ميناء الصيادين. هنا، يؤكد فياض أن «الكنيسة عنصر ضامن لكل، لناحية التوظيف والالتزام بالضوابط البيئية في الإنشاءات وإدارة المنتجع».

الموقع العام للمشروع